شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي

المساهمة المغفلة العامة

البيانات المالية

31 كانون الأول 2016

Association of Syrian Certified Accountants

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي المساهمة المغفلة العامة

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المرفقة **لشركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي المساهمة المغفلة العامة** ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016، وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2016، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي
لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقًا لهذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقًا لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس قواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "IESBA Code"، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في الجمهورية العربية السورية، وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا للقواعد المذكورة. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

التركيز على نقاط هامة
من دون التحفظ في رأينا، نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم 2.2 حول البيانات المالية، والذي يبين أن الجمهورية العربية السورية تمر منذ شهر آذار 2011 بظروف استثنائية أثرت على الاقتصاد بشكل عام. إن هذه الظروف بالإضافة إلى الأمور الأخرى المبينة في الإيضاح رقم 2.2 تشير إلى وجود حالة جوهرية من عدم التيقن تؤدي إلى الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار. كما يبين الإيضاح قرار المساهمين باستمرار الشركة وتقديم الدعم المالي لها عند الحاجة اليه.

مسؤوليات الإدارة عن البيانات المالية
إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية، والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الامر ذلك، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تكن الإدارة تنوي تصفية الشركة أو التوقف عن العمل، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، لكنه ليس ضمانةً على أن التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يكتشف الخطأ الجوهري دائماً عند وجوده. قد تنجم الأخطاء عن احتيال أو عن خطأ وتعتبر جوهرية إذا كانت، بشكلٍ فردي أو بمجموعها، من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه البيانات المالية.

اسم الزميل محمد اليغشي

الرقم الترخيص 11/117

رقم ٤١١٤

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي المساهمة المغفلة العامة (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

أثناء التدقيق الذي يتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فإننا نقوم بالتقدير المهني ونبقي على الشك المهني خلال عملية التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال أكبر من المخاطر الناتجة عن خطأ، إذ أن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للإجراءات الرقابية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بأعمال التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.

- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.

- التوصل الى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، مدى وجود عدم تيقن جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا تبين لنا وجود شك جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بشكل يحقق العرض العادل.

نقوم بإبلاغ الإدارة، من بين عدة أمور، بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أية نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام الشركة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

محمد اليغشي

دمشق – الجمهورية العربية السورية
20 حزيران 2017

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	**2016** **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
مصاريف إدارية وعمومية	3	**(9,733,046)**	(3,535,815)
فروقات أسعار الصرف		**1,213**	1,045
صافي خسارة السنة		**(9,731,833)**	(3,534,770)
مكونات الدخل الشامل الأخرى		**-**	-
الخسارة الشاملة للسنة		**(9,731,833)**	(3,534,770)
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من خسارة السنة	5	**(4.14)**	(1.50)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات ومعدات	6	**45,399,467**	45,558,198
مشاريع قيد التنفيذ	7	**474,161,844**	474,161,844
مجموع الموجودات غير المتداولة		**519,561,311**	519,720,042
الموجودات المتداولة			
تأمينات نقدية		**10,000**	10,000
أرصدة لدى المصارف	8	**2,875,975**	2,878,501
مجموع الموجودات المتداولة		**2,885,975**	2,888,501
مجموع الموجودات		**522,447,286**	522,608,543
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المدفوع	9	**235,000,000**	235,000,000
الخسائر المتراكمة		**(105,865,138)**	(96,133,305)
مجموع حقوق المساهمين		**129,134,862**	138,866,695
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومستحقات	10	**8,317,540**	7,335,540
المبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة	11	**384,994,884**	376,406,308
مجموع المطلوبات		**393,312,424**	383,741,848
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات		**522,447,286**	522,608,543

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 20 حزيران 2017.

د. أسامة ماء البارد
(رئيس مجلس الإدارة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
عام 2016			
الرصيد في 1 كانون الثاني	**235,000,000**	**(96,133,305)**	**138,866,695**
الخسارة الشاملة للسنة	**-**	**(9,731,833)**	**(9,731,833)**
الرصيد في 31 كانون الأول	**235,000,000**	**(105,865,138)**	**129,134,862**
عام 2015			
الرصيد في 1 كانون الثاني	235,000,000	(92,598,535)	142,401,465
الخسارة الشاملة للسنة	-	(3,534,770)	(3,534,770)
الرصيد في 31 كانون الأول	235,000,000	(96,133,305)	138,866,695

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

	إيضاح	**2016** **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
الانشطة التشغيلية			
صافي الخسارة قبل الضريبة		**(9,731,833)**	(3,534,770)
تعديلات للبنود التالية:			
الاستهلاك	3,6	**158,731**	139,772
أرباح فروقات أسعار صرف		**(1,213)**	-
		(9,574,315)	(3,394,998)
التغيرات في رأس المال العامل:			
ذمم دائنة ومستحقات		**982,000**	(299,752)
المبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة		**8,588,576**	3,822,476
التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية		**(3,739)**	127,726
الأنشطة الاستثمارية			
شراء موجودات ثابتة	6	**-**	(130,000)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**-**	(130,000)
النقص في النقد وما في حكمه		**(3,739)**	(2,274)
أثر تغير أسعار الصرف		**1,213**	-
النقد وما في حكمه في 1 كانون الثاني		**2,878,501**	2,880,775
النقد وما في حكمه في 31 كانون الأول	8	**2,875,975**	2,878,501

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكّل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عن الشركة

إن شركة عمريت للاستثمار والتطوير السياحي هي شركة مساهمة مغفلة عامة ("الشركة") مؤسسة ومسجلة في الجمهورية العربية السورية بموجب السجل التجاري رقم 77 ق م وعنوانها المختار هو دمشق – شارع الثورة – بناء الطيران. وهي خاضعة للقانون رقم 149 بتاريخ 1949 وتعديلاته.

غاية الشركة هي تملك وإنجاز واستثمار منشآت سياحية وبشكل خاص في منطقة عمريت.

تعتبر الشركة شركة تابعة لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة ("الشركة الأم") وهي شركة مؤسسة في الجمهورية العربية السورية وتعمل وفقاً للقوانين في الجمهورية العربية السورية، عنوان الشركة الأم المسجل هو أبو رمانة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

المساهمون ونسبة مساهمتهم كالتالي:

اسم المساهم	نسبة المساهمة
شركة شام القابضة م.م	**57.56%**
وزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية	**25.00%**
شركة بنا للتطوير المحدودة المسؤولية	**1.87%**
الشركة السورية للفنادق	**3.15%**
سمير حسن	**0.72%**
مساهمون آخرون	**11.70%**

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.
- إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.
- تم إعداد البيانات المالية للشركة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد الذي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

2.2 مبدأ الاستمرارية

منذ آذار 2011 تشهد البلاد اضطرابات سياسية واقتصادية، وخلال عام 2011 فرضت عقوبات اقتصادية من جانب واحد من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الشركة القابضة التي تعتبر شريك رئيسي.

إن العقوبات المفروضة غير المتوقعة رفعت من التحديات التي تواجه الشركة على الاستمرار في خطط عملها على النحو المنشود مما تسبب في انقطاع كبير في عمليات الشركة.

هذه الظروف تفرض حالة جوهرية من عدم التيقن المستقبلي تؤدي إلى الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، وبناء عليه فإنها قد تكون غير قادرة على استرداد قيمة موجوداتها وتسديد مطلوباتها في دورة أعمالها الاعتيادية.

في ضوء ما ورد أعلاه، قام مجلس الإدارة بتوجيه الإدارة لتغيير خطط العمل ذات المدى المتوسط الأجل من أجل التكيّف مع العقوبات الجديدة التي واجهت الشركة. ويمكن تلخيص هذه الرؤية الجديدة للمجلس على النحو التالي:

- إن المجلس لديه نية في الإبقاء على استمرارية الشركة.
- تخفيض حجم العمليات التي تضمن الوصول إلى الحد الأدنى من التكاليف المتكبدة.
- مراقبة السوق لتحديد أي مؤشرات إيجابية تدعم عودة عمليات الشركة مرة أخرى.
- الشركاء في الشركة ليس لديهم النية لتصفية الشركة.

نتيجة لما سبق ذكره، قررت الإدارة الاستمرار في عمليات الشركة، ورصد أي تغيرات في السوق تدعم اعادة البدء بأعمال الشركة.

قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية امور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة.

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية. هذا الأساس يفترض أن الشركة سوف تستمر في تلقي الدعم من المساهمين لتكون قادرة على استرداد قيمة موجوداتها وتسديد مطلوباتها في دورة أعمالها الاعتيادية.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة
إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قامت الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2016. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي.

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"**

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى اسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب ان تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في بيان المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الأرباح والخسائر وبيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الاسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الاسعار على بياناتها المالية. وحيث أن الشركة تقوم أصلاً بإعداد بياناتها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، وأنها غير مرتبطة بأي أنشطة خاضعة لأسعار محددة، فإن هذا المعيار لا ينطبق على الشركة.

- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص**

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصة المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصة إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة التي تعد التقارير، تقع تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كلٍّ من الاستحواذ الأولي لحصة في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر مستقبلي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة بسبب عدم وجود استحواذ على حصة في عملية مشتركة خلال السنة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاكات والإطفاءات**

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الايرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلا من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جدا في إطفاء الأصول غير الملموسة. تطبق هذه التعديلات بأثر مستقبلي. وليس لها أي أثر على الشركة نظراً لأن الشركة لا تستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 : طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة**

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. ليس لهذه التعديلات أي أثر على البيانات المالية للشركة.

- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 – 2014):**

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الافصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: امتيازات الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على الشركة.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:

- ◄ متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- ◄ أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
- ◄ أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإيضاحات حول البيانات المالية
- ◄ أن الحصة من الدخل الشامل الآخر في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الارباح والخسائر.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. ليس لهذه التعديلات أي أثر على الشركة.

- التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و12، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء توحيد البيانات المالية:

تتناول التعديلات المسائل التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض بيانات مالية موحدة ينطبق على المنشأة الأم التابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي ليست منشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات مساندة لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة الاستثمار تقاس بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصصها في شركاتها التابعة. تطبق هذه التعديلات بأثر رجعي وليس لها أي تأثير على الشركة باعتبار أن الشركة لا تطبق استثناء التوحيد.

2.4 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة الصادرة وغير نافذة للتطبيق حتى تاريخ اصدار البيانات المالية للشركة، تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير، إن لزم الامر، عندما تصبح سارية المفعول.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على اساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة. لا يتوقع أن يكون لهذا المعيار أثر على الشركة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014. أسس المعيار لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقا للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتطلب المعيار التطبيق بأثر رجعي كامل أو بأثر رجعي معدل للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018. مع السماح بالتطبيق المبكر. لا تزال الشركة تقوم بمراجعة تأثير هذا المعيار الجديد وبالتالي فإنها ستحتاج إلى مزيد من التقييمات في المستقبل لتحديد الأثر المالي على بياناتها المالية.

.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة:

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها والتي تمثل عمل تجاري، كما هو معرف في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. بينما أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتأجيل تاريخ نفاذ هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن المنشأة التي تتبنى تطبيق هذه التعديلات بوقت مبكر يجب أن تطبقها على أساس مستقبلي.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 - مبادرة الإفصاح**

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية هي جزء من مبادرة الإفصاح لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي تتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن الأنشطة التمويلية، بما في ذلك التغيرات الناتجة عن التدفقات النقدية والتغيرات غير النقدية. عند تطبيق التعديلات للمرة الأولى، لا يطلب من المنشآت توفير معلومات مقارنة للفترات السابقة. هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. إن تطبيق هذه التعديلات سينتج عنه تقديم إفصاح اضافي من قبل الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 12 - الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للخسائر غير المحققة**

توضح التعديلات بأن المنشأة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فيما إذا كان القانون الضريبي يحد من مصادر الربح الخاضع للضريبة، مما قد يؤدي الى حدوث اقتطاعات من استردادات الفروقات الضريبية المؤقتة القابلة للاقتطاع. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توفر توجيهات حول كيفية قيام المنشاة بتحديد الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة وتشرح الحالات التي يتضمن فيها الربح الخاضع للضريبة استردادا لبعض الموجودات بأكثر من قيمتها الدفترية.

يتوجب على المنشآت تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي. ولكن عند التطبيق الأولي لهذه التعديلات، فإن التغيير على الرصيد الافتتاحي لحقوق الملكية لأقدم فترة مقارنة يتم الاعتراف به في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة (أو في مكون آخر من مكونات حقوق الملكية، كما هو مناسب)، بدون توزيع التغيير بين الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والمكونات الأخرى لحقوق الملكية. المنشآت التي تطبق هذا الاعفاء يجب عليها الافصاح عن ذلك.

إن هذه التعديلات نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017 مع السماح بالتطبيق المبكر. وفي حال طبقت المنشأة التعديلات لفترات سابقة، يجب عليها الإفصاح عن ذلك. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس الأسهم

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 الدفع على اساس الأسهم والتي تناولت ثلاث جوانب رئيسية: تأثير شروط الاستحقاق على قياس معاملات الدفع على اساس الأسهم التي يتم تسويتها نقدا، تصنيف معاملات الدفع على اساس الأسهم عندما يترتب على صافي مبلغ التسوية التزام ضريبة مقتطعة، والمعالجة المحاسبية في الحالة التي يؤدي فيها التعديل على شروط معاملة دفع على أساس الأسهم الى تغيير في تصنيف هذه المعاملة من معاملة يتم تسويتها نقدا الى معاملة يتم تسويتها باستخدام أدوات حقوق الملكية.

عند البدء بالتطبيق، يجب على المنشآت القيام بتطبيق التعديلات من دون إعادة عرض الفترات السابقة، إلا أنه يسمح بالتطبيق بأثر رجعي في حال كان التطبيق لجميع التعديلات الثلاثة مع توافر شروط أخرى. إن هذه التعديلات نافذة للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الأول 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار

تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 في كانون الثاني 2016 والذي حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 عقود الإيجار، وتفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم 4 تحديد فيما إذا كانت الاتفاقية تتضمن عقد ايجار، تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 15 الإيجار التشغيلي – الحوافز، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم 27 تقييم جوهر العمليات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاص بعقود الايجار، ويتطلب من المستأجرين أن يقوموا بالمحاسبة عن جميع عقود الايجار وفق نموذج موحد ضمن بيان المركز المالي بشكل مشابه للمحاسبة عن عقود الإيجار التمويلية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يتضمن المعيار استثنائين فيما يتعلق بالاعتراف بالإيجار وهما استئجار الموجودات منخفضة القيمة (مثل أجهزة الحاسب الشخصي) وعقود الايجار قصيرة الأمد (عقود الايجار لمدة سنة أو لأقل من سنة). في تاريخ البدء بالإيجار، يقوم المستأجر بالاعتراف بالتزام متعلق بدفع الايجار (التزام الايجار) وبأصل يمثل حق استخدام الأصل المستأجر خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل). يتوجب على المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروف الفائدة على التزام الإيجار ومصروف الاستهلاك على حق استخدام الأصل. يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.

.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 - عقود الإيجار (تتمة)

- يجب على المستأجرين إعادة قياس التزام الايجار عند وقوع أحداث معينة (مثل التغير في مدة الإيجار أو التغير في دفعات الايجار المستقبلية نتيجة التغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد قيمة هذه الدفعات). يقوم المستأجر بالاعتراف بمبلغ إعادة قياس التزام الايجار كتعديل على حساب حق استخدام الأصل.

- المحاسبة عن عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر وفق معيار التقارير المالية الدولية رقم 16 لم تتغير بشكل جوهري عن المحاسبة الحالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 17. يستمر المؤجر بتصنيف كافة عقود الايجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف المتبع في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 والتمييز بين نوعين من الايجار: التمويلي والتشغيلي.

- يتطلب معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 أيضاً من المؤجر والمستأجر القيام بإفصاحات أكثر مما يتطلبه معيار المحاسبة الدولي رقم 17. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 16 نافذ للتطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2019 مع السماح بالتطبيق المبكر ولكن ليس قبل تطبيق المنشأة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 15. للمستأجر الخيار بتطبيق المعيار إما بأثر رجعي كامل او بأثر رجعي معدل. تسمح الأحكام الانتقالية للمعيار ببعض الاعفاءات. لا تزال الشركة تقوم بمراجعة عقود الإيجار التي قد تتأثر بهذا المعيار الجديد وبالتالي فإنها ستحتاج إلى مزيد من التقييمات في المستقبل لتحديد الأثر المالي على بياناتها المالية.

2.5 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الايرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الشامل.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي الى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة القادمة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية
في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد. يتم تقدير القيم العادلة للبنود التي تحسب عليها فوائد بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة باستخدام أسعار الفائدة لبنود تحمل نفس الشروط والمخاطر.

تدني قيم الموجودات غير المالية
يوجد التدني عندما تزيد القيم المدرجة للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد عن قيمتها القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة قيد الاستخدام - أيهما أعلى. إن طريقة احتساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع مبنية على معلومات عن معاملات مشابهة دون شروط تفضيلية لموجودات مماثلة أو أسعار السوق المعلنة ناقصاً التكاليف الاضافية لاستبعاد الأصل.

الضرائب
هناك فرضيات غير مؤكدة فيما يتعلق بتفسير قوانين الضرائب وكذلك مبالغ وزمن الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة. عند الأخذ في الاعتبار النطاق الواسع للعلاقات التجارية الدولية، والطبيعة الطويلة الأجل للإرتباطات التعاقدية الحالية وتعقيداتها، فإن الفروقات بين النتائج الفعلية والافتراضات المأخوذة مسبقا، والتعديلات اللاحقة لتلك الافتراضات قد تتطلب تعديلات مستقبلية لمخصص ضريبة الدخل المسجل مسبقا. لقد قامت الشركة بتكوين مخصصات بناء على تقديرات معقولة، والتي تعتمد على عوامل متعددة، كالخبرات من إجراءات تدقيق سابقة من قبل الجهات الضريبية والاختلاف في تفسير بنود الضرائب ما بين الجهات الضريبية والشركة.

2.6 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

إثبات الإيرادات
يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون من التوقع أن يعود بمنافع اقتصادية على الشركة ويمكن قياسه بموثوقية.
يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المستلم مطروحاً منها أية حسومات وضرائب ورسوم مبيعات.
يتم إثبات إيرادات الفوائد عندما تستحق الفائدة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المعاملات بالعملات الأجنبية
يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف الحرة السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تسجل جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الشامل.

الموجودات المالية
الإثبات المبدئي
يتم تصنيف الموجودات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر والقروض وذمم مدينة واستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع أو كمشتقات مالية مصنفة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، كما هو مناسب. تقوم الشركة بتحديد تصنيف موجوداتها المالية عند الإثبات المبدئي.

يتم إثبات الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى، في حالة الاستثمارات غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة المتعلقة بحيازة الأصل المالي. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء للموجودات المالية المنفذة بتاريخ الالتزام، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء الأصل. أما بيع الموجودات المالية فيعترف بها بتاريخ التسديد. إن المشتريات والمبيعات العادية هي عملية شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه في القوانين أو حسب أعراف السوق.

القروض والذمم المدينة
القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وغير مسعرة في السوق النشطة. تدرج هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد حسم مخصص التدني. يتم إثبات المكاسب والخسائر في بيان الدخل عندما يتم استبعاد أو تدني القروض أو الذمم المدينة.

نقد وما في حكمه
لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل على النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات تواريخ استحقاق تقع خلال ثلاثة أشهر أو أقل محسوماً منها حسابات السحب على المكشوف.

تدني قيمة الموجودات المالية
تقوم الشركة بتاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل على تدني قيمة الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية. تنخفض قيمة الأصل أو مجموعة من الموجودات المالية إذا، وفقط إذا، كان هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة نتيجة لواحد أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث خسارة)، ويكون لهذا الحدث أثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن تقديرها بموثوقية. تشمل الأدلة الموضوعية مؤشرات تدل على أن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية كبيرة أو احتمال كبير للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي حيث تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاض قابل للقياس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل الدفعات المؤجلة أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بتعثرات السداد.

المطلوبات المالية
الإثبات المبدئي
يتم تصنيف المطلوبات المالية كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر، القروض والاقتراضات، والذمم الدائنة أو كمشتقات مالية مصنفة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، كما هو مناسب.
يتم إثبات المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، في حالة القروض والاقتراضات والذمم الدائنة، بالصافي بعد طرح التكاليف المرتبطة بالمعاملة.
تتضمن المطلوبات المالية للشركة ذمم دائنة ومبالغ أخرى مستحقة الدفع ومبالغ مستحقة لجهات ذات علاقة.

ذمم دائنة ومستحقات
يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.6 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

§ **الموجودات المالية**

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنه دخل في ترتيبات تحويل، فإنه يقيم فيما إذا احتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول إلى حد مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والمطلوبات المحتفظ بها من قبل الشركة.

§ **المطلوبات المالية**

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

ممتلكات ومعدات

تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الاستهلاك المتراكم وأي تدني في القيمة إن وجد. تتضمن تكلفة الممتلكات والمعدات ثمن الشراء وما يتعلق به من تكاليف الاستيراد والشحن وجميع التكاليف اللازمة لوضع الاصل في المكان والحالة اللازمين ليصبح جاهزاً للاستخدام. كما أنه من الممكن إضافة تكاليف استبدال الأجزاء من الموجودات اذا أضاف هذا الاستبدال للعمر أو الطاقة الإنتاجية للأصل وبالتالي ترتب عليه منافع اقتصادية مستقبلية يمكن قياسها. أما مصاريف الصيانة واستبدال القطع وغيرها من المصاريف المتكررة فلا تضاف إلى القيمة الأصل بل تسجل كمصاريف في بيان الدخل الشامل.

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

المباني	50 سنة
تجهيزات الآبار	5 سنوات
الآلات والمعدات	8 سنوات
الأثاث والمفروشات	10 سنوات

يتم استبعاد بند من الممتلكات والمعدات عند البيع أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية من استخدامه أو بيعه. يتم إثبات أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعاد الأصل (يتم احتسابها على أنها الفرق بين النقد المحصل من البيع والقيمة المدرجة للأصل) في بيان الدخل الشامل للسنة التي يتم فيها استبعاد الأصل.
تتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات والأعمار الانتاجية وطرق الاستهلاك في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها على أساس مستقبلي إذا تطلب الأمر.

مشاريع قيد التنفيذ

تمثل المشاريع قيد التنفيذ التكاليف التي تتكبدها الشركة حتى نهاية السنة والمتعلقة بهذه المشاريع. إن التكاليف المتكبدة والتي ترتبط بشكل مباشر بمشروع معين تتم رسملتها على هذا المشروع. يتم الاعتراف بالعمل المنفذ في نهاية السنة بمقدار التكاليف المتكبدة ناقصاً أي مخصص لخسائر معروفة أو متوقعة.
لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى استكمالها ووضعها قيد التشغيل.

المخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الشركة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

3. مصاريف إدارية وعمومية

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
ضريبة رواتب وأجور عن سنوات سابقة	**4,441,866**	-
مصاريف استشارية وقانونية	**1,744,957**	1,745,926
أتعاب تدقيق	**750,000**	515,078
رواتب وأجور	**614,525**	443,362
مصاريف حكومية	**585,000**	309,500
استهلاك (إيضاح 6)	**158,731**	139,772
ضيافة	**127,555**	58,500
كهرباء وماء وهاتف	**61,048**	66,380
قرطاسية ومطبوعات	**59,650**	83,300
عمولات مصرفية	**4,089**	1,568
سفر وانتقال	**-**	1,500
أخرى	**1,185,625**	170,929
	9,733,046	3,535,815

4. ضريبة الدخل

ليس هناك ضريبة مستحقة على الشركة لعدم وجود ايرادات خاضعة للضريبة. تم احتساب الخسارة الضريبية كما يلي:

	2016 ليرة سورية	2015 ليرة سورية
صافي خسارة السنة قبل الضريبة	**(9,731,833)**	(3,534,770)
استهلاك المباني	**126,231**	126,230
فروقات أسعار الصرف غير المحققة	**(1,213)**	(1,045)
الخسارة الضريبية	**(9,606,815)**	(3,409,585)
مصروف ضريبة الدخل	**-**	-

رصيد الخسائر الضريبية المدورة والإطفاءات عليها كما يلي:

	الخسائر الضريبية المدورة ليرة سورية	**إطفاء الخسائر الضريبية المدورة ليرة سورية**	**التعديلات على الخسائر الضريبية المدورة (*) ليرة سورية**	**الإجمالي ليرة سورية**
2016	**(9,606,815)**	**-**	**-**	**(9,606,815)**
2015	**(3,409,585)**	**-**	**-**	**(3,409,585)**
2014	**(2,421,482)**	**-**	**-**	**(2,421,482)**
2013	**(1,921,778)**	**-**	**-**	**(1,921,778)**
2012	**(2,042,490)**	**-**	**2,042,490**	**-**
2011	**(1,398,490)**	**-**	**1,398,490**	**-**
	(20,800,640)	**-**	**3,440,980**	**(17,359,660)**

(*) تم اطفاء الخسائر المدورة عن عام 2011 و2012 على التوالي وذلك بسبب صدور التكليف النهائي خلال عام 2014 و2016 حيث كانت نتيجة التكليف لا ربح ولا خسارة.

4. ضريبة الدخل (تتمة)

وصلت مراحل التكليف نتيجة لأعمال التدقيق التي قامت بها الدوائر الضريبية حتى عام 2012 حيث صدر التكليف بشكل قطعي ولم يتم التكليف بأي مبلغ حيث كانت نتيجة التكليف لا ربح ولا خسارة.

تم تقديم البيانات المالية عن السنوات 2013 الى 2015 في التواريخ المحددة لذلك، ولم يصدر قرار التكليف حتى تاريخ الموافقة على البيانات المالية.

5. العائد الأساسي للسهم من خسارة السنة

يمكن حساب العائد الأساسي للسهم من الخسائر من خلال قسمة خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:

	2016	2015
صافي خسارة السنة (ليرة سورية)	**(9,731,833)**	(3,534,770)
متوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (سهم)	**2,350,000**	2,350,000
الحصة الأساسية للسهم من خسارة السنة (ليرة سورية) (*)	**(4.14)**	(1.50)

(*) إن قيمة الحصة المخفضة للسهم من خسارة السنة مطابقة للحصة الاساسية لعدم اصدار الشركة لأدوات قد يكون لها تأثير على حصة السهم من الخسائر عند تحويلها.

6. ممتلكات ومعدات

2016

	أراضي ليرة سورية	مباني ليرة سورية	آبار آرتوازية ليرة سورية	آلات ومعدات ليرة سورية	أثاث ومفروشات ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة						
الرصيد في 1 كانون الثاني	**42,043,200**	**6,311,540**	**90,745**	**1,944,490**	**753,960**	**51,143,935**
الرصيد في 31 كانون الأول	**42,043,200**	**6,311,540**	**90,745**	**1,944,490**	**753,960**	**51,143,935**
الاستهلاكات						
الرصيد في 1 كانون الثاني	**-**	**2,913,000**	**90,745**	**1,828,032**	**753,960**	**5,585,737**
الاستهلاك المحمل خلال السنة	**-**	**126,231**	**-**	**32,500**	**-**	**158,731**
الرصيد في 31 كانون الأول	**-**	**3,039,231**	**90,745**	**1,860,532**	**753,960**	**5,744,468**
صافي القيمة الدفترية						
في 31 كانون الأول	**42,043,200**	**3,272,309**	**-**	**83,958**	**-**	**45,399,467**

6. ممتلكات ومعدات (تـتمة)

2015

	أراضي ليرة سورية	مباني ليرة سورية	آبار آرتوازية ليرة سورية	آلات ومعدات ليرة سورية	أثاث ومفروشات ليرة سورية	الإجمالي ليرة سورية
التكلفة						
الرصيد في 1 كانون الثاني	42,043,200	6,311,540	90,745	1,814,490	753,960	51,013,935
الإضافات	-	-	-	130,000	-	130,000
الرصيد في 31 كانون الأول	42,043,200	6,311,540	90,745	1,944,490	753,960	51,143,935
الاستهلاكات						
الرصيد في 1 كانون الثاني	-	2,786,770	90,745	1,814,490	753,960	5,445,965
الاستهلاك المحمل خلال السنة	-	126,230	-	13,542	-	139,772
الرصيد في 31 كانون الأول	-	2,913,000	90,745	1,828,032	753,960	5,585,737
صافي القيمة الدفترية						
في 31 كانون الأول	42,043,200	3,398,540	-	116,458	-	45,558,198

7. مشاريع قيد التنفيذ

يمثل رصيد المشاريع قيد التنفيذ قيمة الأعمال الهندسية والدراسات التي قامت بها الشركة لإنشاء مشروع عمريت.
لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى استكمالها ووضعها قيد التشغيل.

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
مشروع عمريت		
الرصيد في 1 كانون الثاني	**474,161,844**	474,161,844
الرصيد في 31 كانون الأول	**474,161,844**	474,161,844

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
مشروع عمريت		
اتعاب تطوير (*)	**262,737,704**	262,737,704
دراسات ومخططات (**)	**59,445,268**	59,445,268
تكاليف أخرى	**151,978,872**	151,978,872
	474,161,844	474,161,844

(*) يتضمن المبلغ قيمة الاتعاب المدفوعة لقاء عقد التطوير العقاري لانجاز مشروع عمريت.
(**) يتضمن المبلغ قيمة المرحلة الأولية للدراسات والمخططات المتعلقة بمشروع عمريت.

8. أرصدة لدى المصارف

يشتمل النقد وما في حكمه في بيان التدفقات النقدية على الأرصدة التالية:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
ارصدة لدى المصارف – حسابات جارية	**2,875,975**	2,878,501

9. رأس المال المدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمدفوع 235,000,000 ليرة سورية موزعاً على 2,350,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد كما في 31 كانون الأول 2016 و31 كانون الاول 2015.

اسم المساهم	**عدد الأسهم**	**نسبة المساهمة**	**القيمة** **ليرة سورية**
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	1,352,650	57.56%	135,265,000
وزارة السياحة في الجمهورية العربية السورية	587,500	25.00%	58,750,000
شركة بنا للعقارات المساهمة المغفلة	44,000	1.87%	4,400,000
الشركة السورية للفنادق	74,000	3.15%	7,400,000
سمير حسن	16,800	0.72%	1,680,000
مساهمون آخرون	275,050	11.70%	27,505,000
	2,350,000	**100 %**	**235,000,000**

10. ذمم دائنة ومستحقات

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
مصاريف تدقيق واستشارات ضريبية مستحقة	**982,000**	-
أرصدة دائنة أخرى	**7,335,540**	7,335,540
	8,317,540	7,335,540

11. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الحليفة ومساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين وشركات تحت سيطرة مشتركة أو تأثير من قبل هذه الأطراف ذات العلاقة. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة.

إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	**60,534,625**	51,946,049
شركة بنا للعقارات المساهمة المغفلة (*)	**60,517,995**	60,517,995
شركة بنا للتطوير المحدودة المسؤولية (*)	**262,737,699**	262,737,699
السيد عبد الرحمن العطار	**204,565**	204,565
السيد عبد العزيز مملوك	**1,000,000**	1,000,000
	384,994,884	376,406,308

(*) إن المبالغ المذكورة أعلاه تمثل مدفوعات بالنيابة عن الشركة تتعلق بمعاملات ناجمة عن العمليات الاعتيادية للشركة والمشاريع قيد التنفيذ.

إن هذه المبالغ المستحقة إلى أطراف ذات علاقة بدون فائدة، ويتم الدفع عند الطلب.

إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة في بيان الدخل الشامل كانت على الشكل التالي:

	ضريبة رواتب وأجور عن سنوات سابقة **ليرة سورية**	**مصاريف استشارية وقانونية** **ليرة سورية**	**رواتب وأجور** **ليرة سورية**	**مصاريف أخرى** **ليرة سورية**
2016				
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	**4,441,866**	**1,744,957**	**614,525**	**1,787,228**

	ضريبة رواتب وأجور عن سنوات سابقة ليرة سورية	مصاريف استشارية وقانونية ليرة سورية	رواتب وأجور ليرة سورية	مصاريف أخرى ليرة سورية
2015				
شركة شام المساهمة المغفلة القابضة	-	1,745,926	443,362	1,203,436

12. سياسات وأهداف إدارة المخاطر المالية

تتألف مطلوبات الشركة المالية من ذمم دائنة ومستحقات والمبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة. إن هذه المطلوبات المالية هي نتيجة لنشاط الشركة الاعتيادي. تنتج الموجودات المالية للشركة (أرصدة لدى المصارف والتأمينات النقدية) مباشرة من عمليات الشركة.

تتمثل المخاطر الرئيسية الناجمة عن الأدوات المالية التي تحتفظ بها الشركة بمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر العملات. يقوم مجلس إدارة الشركة بمراجعة السياسات المتبعة لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر والملخصة فيما يلي:

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما في أداة مالية على الوفاء بالتزاماته مما يؤدي الى خسارة مالية للطرف الآخر. تتعرض الشركة لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بعملياتها الاعتيادية (أرصدة مدينة تجارية) وفيما يتعلق بعملياتها المالية والتي تتضمن أرصدة لدى المصارف والأدوات المالية الأخرى.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود بيان المركز المالي:

	2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
تأمينات نقدية	**10,000**	10,000
أرصدة لدى المصارف	**2,875,975**	2,878,501
	2,885,975	2,888,501

مخاطر السيولة

تمثل الصعوبات التي تواجهها الشركة في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يعادل القيمة العادلة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات الازمة.

يبين الجدول التالي مطلوبات الشركة حسب تواريخ الاستحقاق التعاقدية كما يلي:

31 كانون الأول 2016	**أقل من 3 شهور** **ليرة سورية**	**من 3 شهور إلى 12 شهر** **ليرة سورية**	**المجموع** **ليرة سورية**
ذمم دائنة ومستحقات	**-**	**8,317,540**	**8,317,540**
المبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة	**-**	**384,994,884**	**384,994,884**
المجموع	**-**	**393,312,424**	**393,312,424**

31 كانون الأول 2015	أقل من 3 شهور ليرة سورية	من 3 شهور إلى 12 شهر ليرة سورية	المجموع ليرة سورية
ذمم دائنة ومستحقات	-	7,335,540	7,335,540
المبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة	-	376,406,308	376,406,308
المجموع	-	383,741,848	383,741,848

12. سياسات وأهداف إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر العملات الأجنبية

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تخضع الشركة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي خلال دورة أعمالها العادية. لم تقم الشركة بأية معاملات هامة بعملات عدا الليرة السورية.
معدل سعر الصرف السائد في السوق في نهاية العام 2016 هو 517.43 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي (2015: 313.06 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي).

يشير الجدول التالي إلى العملات الرئيسية التي تحمل مخاطر للشركة ويوضح أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة. يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل الشامل أو حقوق المساهمين بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

العملة	نسبة الزيادة في سعر الصرف	الأثر على النتيجة قبل الضريبة	
		2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
دولار أمريكي	%5	**122**	113

العملة	نسبة النقص في سعر الصرف	الأثر على النتيجة قبل الضريبة	
		2016 **ليرة سورية**	2015 ليرة سورية
دولار أمريكي	(%5)	**(122)**	(113)

إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق المساهمين.

تقوم الشركة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل.

لم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنتين المنتهيتين في 31 كانون الأول 2016 و31 كانون الأول 2015.

13. القيم العادلة للأدوات المالية

الأدوات المالية تشمل الموجودات والمطلوبات المالية.

تشتمل الموجودات المالية على أرصدة لدى المصارف وتأمينات نقدية. تشتمل المطلوبات المالية على ذمم دائنة ومستحقات والمبالغ المستحقة للجهات ذات العلاقة.

إن القيم العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمها المدرجة.